## الأمر التنفيذي بشأن التصدي لانعدام الأمن الغذائي وتوفير الغذاء في إلينوي

حيث إن إدارة ترامب قد اتخذت إجراءات غير مسبوقة من شأنها أن تزيد بشكل كبير من انعدام الأمن الغذائي والجوع في البينوي،

وحيث إن برنامج المساعدات الغذائية التكميلية (SNAP)، المعروف سابقًا باسم قسائم الطعام (Food Stamps)، هو أحد أكثر البرامج الفيدرالية فعالية والذي قدم على مدى 60 عامًا إعانات غذائية أساسية وخفف من حدة الفقر مع تحفيز الاقتصادات المحلية أيضًا،

**وحيث إن** أكثر من 1.8 مليون من سكان إلينوي يتلقون إعانات برنامج SNAP مع استثمار 4.7 مليار دولار من الأموال الفيدرالية في ولاية إلينوي سنويًا،

وحيث إن برنامج SNAP يدعم الأسر العاملة وكبار السن والمحاربين القدامي وذوي الإعاقة والأطفال،

وحيث إن إنفاق برنامج SNAP قد أدى إلى زيادة الناتج الاقتصادي بمقدار 1.3 مليار دولار عبر قطاع البقالة وغيرها من قطاعات البيع بالتجزئة في إلينوي،

وحيث إن أكثر من 18000 وظيفة في متاجر البقالة والصناعات الداعمة مدعومة من خلال إنفاق برنامج SNAP في إلينوي،

وحيث قررت وزارة الزراعة الأمريكية عدم إصدار مخصصات طوارئ لتمويل إعانات برنامج SNAP أثناء الإغلاق الفيدرالي، وسيؤدي هذا القرار، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 نوفمبر، إلى فقدان إعانات الغذاء لأكثر من مليون منزل وأسرة عاملة في إلينوي،

وحيث أصدرت الحكومة الفيدرالية في 4 يوليو 2025 القانون العام 21-119 Public Law (قرار مجلس النواب رقم 1 للدورة 119 للكونغرس – H.R. 1)، والذي أدخل تغييرات جذرية على برنامج SNAP،

وحيث إن القانون رقم H.R. 1، واعتبارًا من 1 أكتوبر 2026، يحول 25% إضافية من التكاليف الإدارية الخاصة ببرنامج SNAP من الحكومة الفيدرالية إلى الولايات، مما يكلف إلينوي حوالي 80 مليون دولار من النفقات الإضافية سنويًا،

**وحيث إن** القانون رقم H.R. 1، يلغي إعانات المساعدة الغذائية لألاف المهاجرين المستحقين سابقًا والذين يتمتعون بوضع هجرة قانوني،

وحيث يضاعف القانون رقم H.R. 1 عدد المستفيدين من برنامج SNAP في إلينوي الخاضعين لشروط العمل، بما في ذلك المحاربين القدامي والأفراد الخاضعين سابقًا لرعاية الولاية للأطفال الحدث والمشردين، ما يخلق عبنًا إداريًا كبيرًا على الولاية ويهدد الإعانات المقدمة لمئات الألاف من سكان إلينوي،

وحيث إن القانون رقم H.R. 1، واعتبارًا من 1 أكتوبر 2027، سيلزم الولايات، لأول مرة في تاريخ برنامج SNAP، بأن تتحمل تكلفة جزء من إعانات برنامج SNAP بناءً على "معدل أخطاء المدفوعات" (PER) الخاص بالولاية،

وحيث يوجد اعتقاد خاطئ بأن معدل أخطاء المدفو عات (PER) ببرنامج SNAP هو مؤشر على أنشطة احتيالية، ولكن في الواقع، هذا المعدل يرجع بشكل أساسي إلى أخطاء غير مقصودة يرتكبها المستفيدون أو موظفو الوكالة المعنية،

وحيث أوقفت وزارة الزراعة الأمريكية المسح السنوي لانعدام الأمن الغذائي، والذي ساعدت نتائجه الولايات على فهم أحوال الجوع في مختلف المجتمعات لأكثر من 20 عامًا،

وحيث إنه، ومع التغييرات التي أدخلها القانون رقم H.R. 1 على برنامج SNAP، من المتوقع أن تخسر متاجر البقالة المستقلة 87.5 مليار دولار على مستوى البلاد خلال العقد المقبل، مع متوسط انخفاض في المبيعات يتراوح بين 6% و9% سنويًا،

وحيث إن متاجر البقالة المستقلة لديها هامش صافي إجمالي يبلغ حوالي 1.4%،

وحيث إن متاجر البقالة المستقلة في الينوي تساهم بأكثر من 9.3 مليار دولار في المبيعات، وأكثر من 38000 وظيفة مباشرة، وأكثر من 3.2 مليار دولار في الأجور، وأكثر من 1.2 مليار دولار في الضرائب سنويًا،

**وحيث إن** ولاية الينوي قد قطعت خطوات واسعة في التصدي لانعدام الأمن الغذائي والنقص في توفر الغذاء، بما في ذلك الغاء ضريبة البقالة، والارتفاء ببرامج إعانات الغذاء، بالإضافة إلى "مبادرة البقالة في الينوي"،

وحيث ألغت ولاية إلينوي ضريبة البقالة الحكومية في الولاية بدءًا من عام 2026، ما أدى إلى خفض تكلفة البقالة لأسر إلينوي،

وحيث إن ولاية إلينوي من أوائل الولايات التي اعتمدت برنامج EBT الصيفي لأطفال المدارس في الولاية،

وحيث انضمت ولاية الينوي إلى 24 ولاية أخرى ومعهن واشنطن العاصمة لرفع دعاوى قانونية لإجبار الإدارة الفيدرالية على الوفاء بالتزاماتها تجاه المستفيدين من برنامج المساعدات الغذائية التكميلية (SNAP) أثناء الإغلاق الفيدرالي،

وحيث إن مبادرة البقالة في إلينوي تقدم الدعم الشامل للحكومات المحلية ومتاجر البقالة المستقلة التي تفتح محلات بقالة في إلينوي وتلك التي تعمل حاليًا في مجتمعات تعاني من انعدام الأمن الغذائي،

وحيث إن ولاية إلينوي أنشأت "صندوق احتياطي الميزانية للمصاريف الفورية وحالات الطوارئ الحكومية" (BRIDGE)، وهو صندوق طوارئ أنشئ للتخفيف من آثار التقلبات الفيدرالية،

**بناء عليه**، أمرت أنا "جيه بي بريتزكر" حاكم ولاية إلينوي، بمقتضى السلطة التنفيذية المخولة لي بموجب دستور إلينوي وقوانين الولاية، بما يلي:

المادة 1: يوجّه إجمالي 20 مليون دو لار من تمويل الولاية الحكومي من إدارة الخدمات البشرية في إلينوي (IDHS) وصندوق BRIDGE لدعم بنوك الطعام في جميع أنحاء إلينوي بدءًا من 1 نوفمبر 2025، وذلك لأن إدارة ترامب قررت قطع إعانات برنامج SNAP لأول مرة في تاريخ البرنامج الذي بدأ منذ 60 عامًا.

المادة 2: تتعاون إدارة الخدمات البشرية بشكل وثيق مع لجنة إلينوي للقضاء على الجوع (ICTEH) للعمل على إطلاق جلسات استماع رسمية على مستوى الولاية من أجل (أ) فهم أثر تغييرات برنامج SNAP على سكان إلينوي الذين يسعون للحصول على إعانات البرنامج وأصحاب المصلحة الذين يتعاملون مع البرنامج (مثل المنظمات غير الربحية، ومتاجر البقالة، وبائعي المواد الغذائية، ومتاجر التجزئة السريعة، والصيدليات، والمزار عين، وبنوك الطعام، والمنظمات المجتمعية، والمنظمات غير الربحية)، (ب) إصدار تقرير يقدم المعلومات المستفادة ويقدم الإجراءات الموصى بها التي يجب اتخاذها للتخفيف من الأضرار التي يعاني منها سكان إلينوي.

المادة 3: تعين كل من إدارة الخدمات البشرية وإدارة التجارة والفرص الاقتصادية في إلينوي (DCEO) شريكًا بحثيًا من جامعة عامة لمراجعة توفر الغذاء للسكان وانعدام الأمن الغذائي في إلينوي، والتأكد من عدم وجود فجوة في فهم أحوال توفر الغذاء وانعدام الأمن الغذائي في الولاية بسبب إيقاف وزارة الزراعة الأمريكية للمسح الوطني لانعدام الأمن الغذائي السنوي للأسر الأمريكية.

المادة 4: تطلق كل من إدارة الخدمات البشرية وإدارة التجارة والفرص الاقتصادية شراكة مع جمعية تجار التجزئة في إلينوي (IRMA) لنشر استطلاعات رأي على متاجر البقالة ومتاجر التجزئة السريعة والصيدليات من جميع الأحجام، على مستوى الولاية، للتعرف على التأثيرات المحتملة بسبب تغييرات برنامج SNAP وجمع المعلومات حول الأماكن المتضررة من أثر تغييرات البرنامج على المجتمعات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي.

المادة 5: تتعاون كل من إدارة الخدمات البشرية، وإدارة الرعاية الصحية وخدمات الأسرة، وإدارة رعاية المسنين، وإدارة الابتكار والتكنولوجيا، وإدارة خدمات الإدارة المركزية، في إلينوي، على إنشاء حلول مشتركة بينها للتخفيف من الضرر الذي يلحق بأسر إلينوي نتيجة للتغييرات التي أحدثها القانون رقم H.R. 1 في برنامج SNAP.

المادة 6: تواصل إدارة الخدمات البشرية بذل الجهود لتحليل المساهمين الأساسيين في معدل أخطاء المدفو عات (PER) ببرنامج SNAP وتنفيذ التغييرات السياسية اللازمة لمعالجة المساهمين الرئيسيين في هذا المعدل من أجل الحد منه، وذلك استجابةً للقانون رقم H.R. 1.

المادة 7: تضع إدارة الخدمات البشرية الاستراتيجيات اللازمة مع شركاء المجتمع لمساعدة المستفيدين من برنامج SNAP في التعامل مع شروط العمل الجديدة.

المادة 8: استجابة لقيام القانون رقم H.R. 1 بإنهاء البرنامج التثقيفي لبرنامج SNAP، ستتعاون إدارة الخدمات البشرية في البنوي بشكل وثيق مع لجنة إلينوي للقضاء على الجوع (ICTEH) لتحديد احتياجات التثقيف الغذائي للمستفيدين من البرنامج وتحديد مصالحهم والتوصية بنهج ملائم لولاية إلينوي.

المادة 9: تعين إدارة الخدمات البشرية طاقم العاملين اللازم لما يلي: (أ) إطلاق حملة تثقيفية، (ب) تقديم دعم جهود التواصل والتوعية للشركاء المتعاملين مع السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في إلينوي، (ج) الحفاظ على الالتزام بالشراكة مع المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الربحية والمسجلين في الإعانات لضمان بقاء المنظمات والشركاء والمراجع والمستفيدين من الإعانات على اطلاع بالتغييرات وجداول الإطلاق.

المادة 10: تمضي إدارة الخدمات البشرية في الحصول على أي إعفاءات مناسبة من وزارة الزراعة الأمريكية والتي من شأنها ضمان سهولة الحصول على إعانات برنامج SNAP وربط المستفيدين به لأكبر عدد ممكن من سكان إلينوي المستحقين.

المادة 11: لا يفسر أي نص في هذا الأمر التنفيذي على أنه يتعارض مع أي قانون أو لائحة فيدرالية أو خاصة بالولاية. ولا يغير أي نص في هذا الأمر التنفيذي أو يؤثر على السلطات القانونية القائمة لأي وكالة من وكالات الولاية الحكومية.

المادة 12: إذا صدر قرار ببطلان أي حكم من أحكام هذا الأمر التنفيذي أو بوقف سريانه على أي شخص أو حالة من قبل أي محكمة مختصة فلا يؤثر هذا البطلان على أي حكم آخر في هذا الأمر التنفيذي أو على سريانه، والذي يكون نافذًا بغض النظر عن بطلان الحكم أو السريان المذكور. ولتحقيق هذا الغرض، قررنا أن أحكام هذا الأمر التنفيذي أحكام منفردة مستقلة.

المادة 13: يعمل بهذا الأمر التنفيذي فور إيداعه لدى سكرتير الولاية.

جيه بي بريتز كر الحاكم

> صادر عن الحاكم بتاريخ: 30 أكتوبر 2025 مقدم لدى سكرتير الولاية بتاريخ: 30 أكتوبر 2025